

ضد الوصاية.. والعرقلة والمعرقلين

عندما سلم الزعيم علي عبدالله صالح السلطة للرئيس عبدربه منصور هادي، لم يكن ذلك نتيجة ضغوطات أو خوف من أحد وإنما كان ذلك انطلاقاً من حرصه على حقن الدماء والحفاظ على الوحدة الوطنية والحيولة في جر البلاد إلى مربع العنف والنوضى الذي كانت القوى المأزومة تعد العدة من أجله طمعا في الوصول إلى السلطة.. سلمها الزعيم ليجسد مبدأ التداول السلمي للسلطة وكان بإمكانه أن يستمر في منصبه وأن يصر على التمسك بحقبة الدستور ويفترقه القانونية.



عبد الفتاح علي البنوس

سلمها الزعيم وسينصفه التاريخ بهذا الانجاز الذي ينم عن حس وطني خلّج له القبعات احتراماً وتقديراً، ولولا عناية الله ومن ثم حرص الزعيم على إخراج البلاد من فوهة البركان لما تم التوقيع على المبادرة الخليجية وأيضاً التنفيذية المزمّنة، والتي مهدت الطريق أمام التسوية السياسية، ويكذب على نفسه من يدعي أن ثورة المزعومة هي من أوجدت الحل التوافقي اللازمة، فالمبادرة كانت الحل، والمصادقة عليها من الزعيم كان مفتاح الحل، ولو ظل شباب الإصلاح ومن دار في فكهم في الساحات عشرات السنين لما كان لهم أي تأثير على الإطلاق.

اليوم وعقب صدور قرار مجلس الأمن الذي يضع بلدنا تحت الوصاية الدولية نجد من يحاولون توظيف هذا القرار لمصلحتهم ويوجهون مضامينه إلى الزعيم والمؤتمر الشعبي وأنصار الله وذلك من أجل خلق فتاات زائفة وتزييف وعي أبناء الشعب وهو سلوك دأبوا على ممارسته ونهجه من أجل الوصول إلى أهدافهم وغاياتهم المنشودة، هذا الإسقاط السخيف ينم عن فكر مريض ومبادئ رخيصة وقيم مبتذلة لدى هؤلاء الحمقى الذين لم يتوقفوا عند مدلولات هذا القرار وراحوا يفسرون مضامينه وفق رغباتهم وأهدافهم..

ولم يسجلوا أي مواقف مناهضة للوصاية الدولية ولم يكفوا أنفسهم إدانة هذا التدخل السافر في شئون اليمن والذي يفتقد لنسب المبررات القانونية، المهم عندهم أن يعاقب الزعيم علي عبدالله صالح ورموز حكمه وأنصار الله وكل المكونات والأطراف الوطنية التي تحول دون تمكينهم من الاستحواذ التام على السلطة. وتناسوا أن القرار لم يوجه أي تمهيد لأي طرف كان وقد يكونوا أحد الأطراف التي قد تحرق بنيران هذا القرار على خلاف ما كانوا يأملون، هم راهنوا على تقارير بن عمر من أجل نسف خصومهم وإبعادهم عن المشهد السياسي بقرارات دولية، وراهنوا على العملاء والمزقة في الداخل والخارج من أجل إقصاء الآخرين بعضاً مجلس الأمن، متجاهلين أن ممارساتهم على الواقع تتعارض مع المبادرة الخليجية ومع مخرجات الحوار الوطني تجعل منهم أول المتضررين من قرار مجلس الأمن، انقلبوا على المبادرة وعلى الوفاق والتوافق وجعلوا من السلطة مغنماً لا مغرماً، انقلبوا على الحقوق والحريات العامة التي كانت متاحة لهم ولغيرهم منذ إعادة تحقيق الوحدة المباركة، فشلوا في إدارة الحكومة وأوصلوا الشعب إلى مرحلة في غاية الصعوبة، عمدوا إلى تسخير كافة مقدرات البلاد لخدمة أفراد وجماعات تدعي الوصاية تحت مسمى ثورة الشباب، رفضوا تشكيل حكومة جديدة تعمل على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني من أجل بقاء عناصرهم الفاسدة العاجزة الفاشلة، واصلوا مسلسل الإقصاء

والإبعاد وجعلوا من ثورة الشباب المزعومة شماعة لنهب البلاد وتعذيب وإذلال العباد وفوق كل ذلك تراهم يحتفلون ويتهنجون بصدور قرار يضع اليمن تحت الفصل السابع.

لطالما كنا وما نزال ضد العرقلة والمعرقلين، ولا يحتاج الأمر إلى فلسفة حتى تتضح هوية الأطراف المعرقلة، كلنا نعرف من قاطعوا مؤتمر الحوار ومن عملوا على إفشاله منذ تسمية المكونات والأعضاء المشاركين فيه، كلنا نعرف من رفضوا الانصياع لتوجيهات الرئيس واللجنة العسكرية بإخلاء العاصمة من المظاهر المسلحة، وكلنا نعرف من عملوا على إشعال الحروب الطائفية والمذهبية ونشر ثقافة القنطريشة لمنع طرف سياسي من المشاركة في العملية السياسية، كلنا نعرف من وقف وراء جرائم الاعتقال للخصومات الوطنية المدنية والعسكرية ومن يقف وراء الاعتقالات والإختطافات والاعتداء على المنشآت الخدمية من نفط وكهرباء واتصالات وغاز، كلنا نعرف من يقف وراء عمليات اقتحام المششفيات والسجون وإشاعة النوضى والرعب في أوساط الشعب، وكلنا نعرف من يمارسون أقدّر صور الاستغلال والضغط على الرئيس هادي من أجل تحقيق أهدافهم، كلنا نعرف من يقف وراء إقدام الجيش في حروب وصراعات عبثية تحمل الصيغة المذهبية والطائفية، كلنا نعرف من يرفض تسليم حديقة 21 مارس وأسلحة ومعدات قوات الفرقة الأولى مدرع، وكلنا نعرف للصوص والفسادين الذين سرقوا أحلام وتطلعات الشباب والذين هم اليوم يسعون لسرقة أحلام وتطلعات شعب يتوق إلى غد أفضل ومستقبل أكثر إشراقاً، كلنا نعرف من هم المعرقلون ولا داعي لخلط الأوراق والضحك على الناس وتخديرهم، «فالكلب لا يهدى لسيبي».

المعرقلون هم من يخافون من عقوبات مجلس الأمن وهم من يجب أن يعودوا إلى رشدهم ويتخلصوا من داء الكذب والتدليس والاستغلال، وليعوا جيداً أن من سلم السلطة طواعية من المستحيل أن يفكر في العرقلة وخصوصاً أنه كانت لديه أدوات ضاربة تؤهله للبقاء في السلطة، نحن ضد الوصاية وضد العرقلة وضد المعرقلين، نحن ضد الحكومة الفاسدة، وضد القوى التي تتخندق خلفها، ونحن مع استبدالها بحكومة جديدة «لنج» تعمل من أجل وطن وشعب لا من أجل حزب وجماعة، وإذا كانت المطالبة بإسقاط حكومة باندونة عرقلة فأنا وبكل فخر أشترف بأن أكون من المعرقلين، نحن ضد المستغلين ولصوص الثروات وتجار الحروب وصناع الأزمات، نحن ضد أذعيا، الوطنية وضد عناصر الفساد التي تسعى للسيطرة على كافة مقدرات وثروات البلاد، نحن ضد الكذب والادجل وقلة الدين، نحن ضد الوصاية والعرقلة والمعرقلين.. هذا أفضل والتاريخ النبي يصلي عليه وآله..

المؤتمر الشعبي.. سمو على الصغائر

الاتفاق السياسي كحل في اليمن كمبادرة خليجية يمثل تعامل مع «أزمة» وكذلك

تتصيص وتوصيف القرارين الدوليين يمثلان تأكيداً على هذا التوصيف والتنصيص على الحالة اليمنية.

التاريخ سيشهد بأن المؤتمر الشعبي وحلفاءه كطرف تعامل مع التطبيق والتنفيذ للمبادرة الخليجية بمرونة وتنازلات ولا ولن يستطيع أي طرف التعامل بمستوى اعتدال المؤتمر أو مرونته وتنازلاته.

مواجهة المؤتمر للتطرف والانحطاط أساس قوته

المسؤولية الوطنية محورية لا يهان فيها المؤتمر ولا يتهاون!

المحطة هي التي جعلت من مؤتمر الحوار الوطني كما وصف الاستاذ دويد.

بعد أحداث سبتمبر 2001م فالمحطة الأمريكية كحرب

ضد الارهاب كانت لصالح المؤتمر كطرف بأكثر من كون

محطة 2011م لصالح الاخوان.

في حين الاخوان لا ذوا بصمت الاموات وان في اقبية وليس مقابر فبقية اطراف المشترك نشرت خرائط ومواقع في اليمن على امر يكا استهدافها بل ونادوا باولوية اليمن قبل افغانستان كحرب ضد الارهاب الذي نقله الاخوان.

المؤتمر الشعبي لم يمارس من وضع محطة أمريكية لصالحه وتموضعها معه أي استهداف لخصوم سياسيين أو أطراف سياسية.. بل مارس في تلك المحطة مسؤوليته تجاه بلد بما في ذلك الدفاع عن الاخوان والدفاع عن جامعة الايمان من منظور الوطن والواجب الوطني.

حين مجيء محطة أمريكية أخرى لصالح الاخوان وهي ضد أو غير صالحه فالاولوية للمؤتمر ومن هذا الوضع والتموضع ممارسة واداء المسؤولية تجاه وطن وبلد.

ما مارسه حين محطة 2001م يجسد وعيه بالمسؤولية الوطنية بما في ذلك تجاه الاخوان، وما يمارسه من محطة 2011م هو المسؤولية تجاه وطن وبلد، وهو لذلك لا يكتثر بمواقف أطراف أخرى منه حين محطات لصالحها قبل وبعد الوحدة.

المؤتمر مارس حقه في حوار المؤتمر الوطني ومشروع الاقاليم بما في ذلك من تحفظات أو اعتراضات أو غيرهما.



في مثل هذه الازمات بين أطراف داخلية أو حتى بين دول وأنظمة، عادة ما تكون التهدئة الإعلامية هي السبيل على الاتفاق كحسن نوايا ومن ثم فأول ما ينفذ في الاتفاق التهدئة الإعلامية، ولأن هذا ما مارسه ونفذ في اليمن فماذا سيكون أداء وخط الإعلام؟

إذا إعلام الاخوان والمشارك لم يعد يهاجم المؤتمر وحلفاءه، وإذا إعلام المؤتمر وحلفاءه لم يعد يهاجم الاخوان والمشارك فماذا يبقى لدينا من إعلام.. وماذا يبقى لدينا من حرية لهذا الإعلام؟

ربما المؤتمر الشعبي من وعي بهذا أو إدراك لهذه الازمات والتداعيات سار في خيار أن يكون الطرف الأكثر تحملاً لوضع ما بعد الأزمة وللفترة الانتقالية ولكن تحت سقف تضحياته أو تحمله ولما يمكنه القبول به.

في سياق التطبيق للمبادرة الخليجية فرئيس حكومة الوفاق هو ملزم ومتلزم سياسياً أن يجسد إرادة التوافق لأنه كرئيس حكومة لا يمثل طرفاً فقط في هذا الوفاق.

رئيس حكومة الوفاق تعامل مع الواقع وفي عمل وأداء وتفعيل الوفاق على أنه رئيس المجلس الوطني للثورة، وهو في الوفاق لا يدين بالفضل أو يعترف به إلا للشيخ حميد الأحمر الذي أوصله إلى رئيس المجلس الوطني للثورة ولهذا تحس أنه ينفذ أوامر الشيخ في عمله كرئيس للحكومة.

الرئيس المنتخب توافقياً هو جاء من المؤتمر الشعبي والرئيس السابق هو الذي قدمه كبدل له في الحوار الواسع والشهير مع المشترك وفي منزل الرئيس الحالي.

الذي ندرکه أن الرئيس يمثل التوازن بعيداً عما هو حق واستحقاق -بنظرتنا- للطرف الذي جاء، منه أو قدمه ورشحه لهذا المنصب مقارنة بتطرف وعدم توازن رئيس الحكومة ضد المؤتمر.

ولا مانع بميزان أو توازن آخر أن يتضامن أو يتعاطف مع شريحة الشباب أو حتى هذه الشريحة كمجاميع وطني هي تمثل المستقبل في اصطاف ما عرف بالثورة خلال محطة 2011م لأن هذه الشريحة ظلت موضع إجماع من الأطراف السياسية واعتبارها لا تمثل طرفاً سياسياً ولا يمارس معها الصراعات السياسية وان حاولت أطراف ممارسته بما.. هذا الموقف الذي يحسب للرئيس ويقدر فيه ولا يحسب عليه.

الاستاذ يحيى دويد عضو الامانة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحد المميزين المتميزين في مؤتمر الحوار الوطني قال: «يحب المرء في هذا الحوار أنه في المجلس الوطني للثورة» الرئيس عبدربه منصور هادي كثوري مترن أو معتدل ورئيس الحكومة المتطرف ثورياً أكثر من الجبهة القومية «الاشتراكي» في عنفوان شبابه ثم مراكز قوى سياسية واجتماعية وحملات تعبئة اخوانية تتناغم مع وقع وإيقاع

الفصل السابع والبحث عن شرطي أمريكي في اليمن

يدرك حزب الإصلاح الجناح السياسي للاخوان المسلمين في اليمن أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست حاملة رسالة السلام للعالم، وليست هي المبشرة بالديمقراطية للشعوب والمدافعة عن الحريات وحقوق الإنسان، وأن ما يطمح أمريكا هو تحقيق مصالحها وتوسيع نطاق نفوذها، من خلال هذه المداخل والشعارات التي تتبناها.. وتجربتها في العراق ومواقفها المتباينة من أحداث الربيع العربي خير شاهد على توجهاتها الحقيقية، لذا يتعاطى اخوان اليمن مع توجهات أمريكا وقرارات مجلس الأمن الدولي، بنفس الروح والمنهجية الميكافيلية، وتتناغم معها بشكل كبير إلى درجة تسويق أنفسهم لأمريكا كأفضل وأجدر الأدوات اليمنية لتحقيق مصالحها وتنفيذ توجهاتها..

جمال بن عمر من الإلمام بها وبأدق تفاصيلها، تعمل أمريكا على ترويض اخوان اليمن وتهيتهم أكثر لاداء دور الشرطي التابع والحامي للمصالح الأمريكية، كما أن قرار مجلس الامن الدولي الأخير رقم (2140) الذي يضع اليمن تحت الوصاية الدولية أو ما يعرف بالبنيد السابع، لم يكن بعيداً عن هذه المعطيات والمؤشرات بل خرج من أجوائها وأتكا عليها.

نجح بن عمر في تسويق الاخوان لدى البيت الابيض ورجح كفتهم، بما يتوافق ويبيلى طموحات الولايات المتحدة الأمريكية، على العكس تماماً مما عمله الأخضر الابراهيمي في سوريا الذي حال دون تلبية هذه الاهداف والطموحات الأمريكية، لذا يبدو أن بن عمر غير مبال بالثغرات والعيوب التي تركها وراءه كوسيط دولي وعلى رأسها عدم توازن ومنهجية هيكله الجيش اليمني، التي لم تؤد إلى تأسيس جيش يمني متماسك يتبع الوطن لا الأفراد، بل أخلت بموازين القوى العسكرية لصالح الطرف الذي يمثله الإصلاح، وتغاضيه عن امتناع المستشار علي حسن من تسليم حديقة 21 مارس واستمرار إدارته وقيادته لمعسكرات ما كان يسمى بالفرقة.

ليس هذا فحسب، بل غير مبال من اكتشاف حجم التدفقات المالية إلى حساباته من أكثر من مصدر كدولة قطر وأطراف تجارية نافذة في الداخل اليمني، ما دام قد لبى ما تريده أمريكا وروض أطرافاً يمنية لاداء دور الشرطي الأمريكي في اليمن.

من هنا ظهر الإصلاح أكثر الأطراف اليمنية ابتهاجاً بقرار مجلس الأمن الدولي الذي يضع اليمن تحت الوصاية الدولية،

ومعتبراً هذا القرار طوق نجاة له للخروج من المأزق الذي يقع فيه، وتجاوز المخاطر التي تهدده وجوده، بعد أن كان قد استنفد تقريباً كل قواه وأدواته بما في ذلك أزرعه في تنظيم القاعدة في مواجهة خصومه الذين اتسعت دوائرهم وياتوا يشكلون اصطفاً سياسياً وشعبياً وإعلامياً في وجه الإصلاح وشركائه من أحزاب المشترك الذين يتناغمون معه في الطموحات السلطوية والتتمديد لوضعهم الراهن.

الإصلاح كعادته لا يفوت الفرص المواتية نظراً لطبيعة تكوينه وتوجهاته البراغمية، لذا فمن الوهلة الأولى لصدور القرار استنفر مكنيته الإعلامية الكبيرة في تفسير بنود

القرار وتكييفها حسب هواه وما يطمح إليه، بإسقاطها على أشخاص وأطراف بعينهم كالرئيس السابق الزعيم علي عبدالله صالح، والحوثيين، ومن ينظّمون الاحتجاجات الشعبية تحت شعار إسقاط الحكومة، وثورة ضد الفساد، بما في ذلك جبهة إنقاذ الثورة التي ينزعها القاضي أحمد سيف حاشد باعتبار هواه، هم المعرقلين لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني والتي صبغت في معظمها بإرادة دولية أكثر منها إرادة يمنية.

قرار مجلس الأمن هو قرار أمريكي صرف، وكما ذكرنا سابقاً أن أمريكا من خلال هذا القرار الذي صنع بهذه الطريقة



محمد علي عناش

تعمل على ترويض الإصلاح وحلفائه وقواه المختلفة، لدرأها مسبقاً أن هؤلاء سيكونون أول المرشحين بالقرار، لكنه في نفس الوقت فيه ترويض للأطراف الأخرى للتعامل مع القرار وفقاً لما يرغب به المشرع، أو أن القرار سوف يشملهم ويستخدم فهم بالعقوبات إن هم رفضوا القرار ونأهضوه بمختلف الوسائل المتاحة، حيث إن القرار ورد بصيغة عامة لتكبيف جميع الأطراف مع سياساتها ومواقفها ليس فقط في الشأن اليمني وإنما أيضاً في الشأن العربي، الأمر الذي يجعله قابلاً أن يشمل الإصلاح عندما يظهر الإصلاح أنه المعرقل الرئيسي في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وممانعته لتشكيل حكومة جديدة.

على العموم فإن قرار مجلس الأمن هذا سوف يفقد الشعب قراره الوطني وينتقل سيادة وطنه ولا يخدم التوافق الوطني ولا يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار وتجاوز الأزمة اليمنية المتراكمة منذ 2011م على جميع المستويات، لأنه لم يبن على حقائق واقعية ولا من معطيات ومؤشرات مسار التسوية السياسية أو من تقييم حقيقي لمدى الالتزام بتنفيذ بنود المبادرة الخليجية المزمّنة التي ساهم المبعوث الأممي جمال بن عمر في تميمها والأخلل بها طوائف سنتين من إقرارها.

وبالمجمل لم يبن القرار على ما يريده اليمنيون وبحقق أهدافهم وطموحاتهم في التغيير والأمن والاستقرار والانتقال السلمي للسلطة، وإنما لما تريده أمريكا في اليمن والمنطقة.